

استجواب في مجلس العموم في هذا الشأن^(٨١). كما كانت لها انعكاساتها لدى الوكالة اليهودية، التي رأت في ذلك خروجاً على «الانضباط» ومسأً بمصداقيتها ومكانتها، مما قد يؤدي الى نتائج لا تحمد عواقبها بالنسبة لموقف السلطات من اليهود والتعاون معهم، خصوصاً بعد ان اوضح المندوب السامي، في اجتماع له مع بن - غوريون وشاريت عقد بعد يوم واحد من انفجار حيفا، ان تلك الاعمال الانتقامية تجعل من الصعب على الحكومة الاستمرار في تسليح اليهود^(٨٢)، مطالباً الوكالة اليهودية بالتعاون مع السلطات لكشف الفاعلين^(٨٣). وحاتر الوكالة اليهودية، ومعها الهاغاناه، ولجأتا الى اكثر من وسيلة للرد على هذه الموجة أو إيقافها، خصوصاً وان اتسل ثابتت على عملياتها، وان خفت حدتها، مركزة جهودها في محاولات عرقلة خطوط المواصلات العربية، وذلك بتلغيمها او اطلاق رصاص القنص، هنا وهناك، على المسافرين عليها^(٨٤). ففي البداية، أوعزت الهاغاناه الى رجالها في حيفا بخطف احد عناصر اتسل، التي ردت بالمثل وخطفت رجلاً من الهاغاناه، وذلك في حادث هو الاول من نوعه، انتهى بأن وجد رجل اتسل المخطوف، في نهاية الأمر، طريقه الى ايدي الشرطة، بينما اطلق سراح رجل الهاغاناه^(٨٥). واصبح هذا الحادث بمثابة سابقة في العلاقات بين المنظمين، اللتين راحتا تخطفان عناصر بعضهما البعض عندما يشتد التوتر بينهما. وفي الثاني من تموز (يوليو)، اصدرت الهاغاناه تعميماً الى اتباعها، عزفت بموجبه سياسة «ضبط النفس» التي تتبعها، فحظرت «قتل النساء والاطفال وعابري السبيل العرب الابرياء عامة... [وكذلك] رمي القنابل الى اماكن تجمع العرب (الاسواق، المساجد). وهذه الاعمال محظورة بصورة غير قابلة للتأويل»^(٨٦). كذلك، اوضح التعميم «ان الهاغاناه تشن حرباً شعواء على العصابات [يقصد الثوار العرب]. ومن الواجب التصدي لتلك العصابات وهي في حالة التأهب ومواجهتها قبل وصولها الى المستوطنات. وعدا عن الدفاع عن المستوطنات من خلال المواقع الثابتة، من الضروري مطاردة المهاجمين من خلال السعي الى ابادتهم وسد طرق هربهم. واذا انسحبت عصابة ما خلال مطاردتها الى قرية عربية، فيسمح للمطاردين بالعمل داخل القرية»^(٨٧). الا ان التعميم اشار، ايضاً، الى امكانية القيام بعمليات خاصة، مثل «الرد المتأخر على الهجمات والارهاب»^(٨٨)، الذي يقتضي اذناً خاصاً.

واضافة الى ذلك، حاولت الوكالة اليهودية ممارسة الضغوط على اتسل، على صعيد آخر، فاعزت الى المجلس الملي اليهودي للدعوة إلى اجتماع للبحث في تلك الاوضاع، عقد سراً في منتصف تموز (يوليو) ١٩٣٨، وحضره زعماء عن كافة الاحزاب الصهيونية في فلسطين، بمن في ذلك «ممثل» عن التصحيحيين^(٨٩). وكان ابرز المتحدثين في ذلك الاجتماع موشي شاريت، الذي عاد وشدد على الفوائد التي جناها اليهود من وراء سياسة «ضبط النفس»، مؤكداً ان الالتزام بها «ليس مسألة اساسية اخلاقية، بل مسألة جدوى»^(٩٠). كذلك اوضح شاريت «ان السلاح [الذي سلمه البريطانيون لليهود] تغلغل بيننا اكثر مما ينبغي، ولن يستطيعوا انتزاعه منا»^(٩١). اما بن - غوريون، الذي شن حملة شعواء على التصحيحيين، فقد اعلن ان اربابهم لا يخيف العرب، بل انه يفيدهم، اذ يوحد الشارع العربي في فلسطين مع العالم الاسلامي خارجها، وهذا، بالذات، قد يجلب الدمار لليهود، بدفع الحكومة الى تقديم تنازلات للعرب^(٩٢). ولذلك، فان الصهيونيين عندما يلتزمون بـ «ضبط النفس» لا يخدمون بريطانيا، بل انفسهم^(٩٣). وانتهى الاجتماع باقتراح لجنة لبحث الموضوع، الا ان مثل تلك اللجنة لم